التحول الديمقراطي في تشيلي (١٩٨٩- ٢٠١٨)

إعداد

الباحث / أحمد نادي أبوزيد محمد

معيد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د. عبد السلام علي نوير
أستاذ العلوم السياسية
وعميد كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د. محمد أحمد علي عدوي
أستاذ العلوم السياسية
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
جامعة أسيوط

الملخص:

يحاول البحث دراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية المحفزة لعملية التحول الديمقراطي في تشيلي، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث ماهو أثر عوامل التحول الديمقراطي المختلفة على إحداث عملية الدمقرطة التشيلية؟.

كما قام الباحث بسرد أهم مؤشرات الترسيخ الديمقراطي في تشيلي لتوضيح مستوي جودة الديمقراطية التشيلية في الوقت الراهن.

لقد اعتمد الباحث في الدراسة البحثية بشكل أساسي على منهج النظم، ليقوم بتوضيح ظاهرة الدمقرطة في تشيلي.

Abstract:

The research attempts to study the most important internal and external factors that motivate the process of democratization in Chile.

By answering the main question of the research, what is the effect of the various democratic transformation factors on the events of the Chilean democratization process?

The researcher also listed the most important indicators of democratic consolidation in Chile to clarify the level of quality of Chilean democracy at the present time.

In the research study, the researcher relied mainly on the systems approach, To Explain the democratization phenomenon in Chile.

المقدمـــة:

شهد العالم عددًا من التحولات و التغييرات السياسية منذ منتصف السبعينيات، فقد حلت النظم الديمقراطية محل النظم الشمولية في حوإلى ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهناك دول أخري ظهرت بها حركات ليبرالية كبرى، وفي مجموعة ثالثة من الدول، حصلت الحركات الداعية فيها إلى الديمقراطية على أرضية جديدة وشرعية في الوجود بداخلها. وقد اتسمت هذه الموجة بسمة المد العالمي وتحقيق انتصار تلو الآخر، وقد عُرفت هذه الظاهرة باسم "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي". **(هنتنجتون، ١٩٩٣ :٨١)** في تلك الأجواء؛ حاولت تشيلي كغيرها من دول أمريكا الجنوبية في الضغط على النظام العسكري الديكتاتوري, لتتبني نظامًا أكثر ديمقراطية واحترامًا لحقوق الإنسان.

لقد واجه التشيليون تعنتًا كبيرًا من نظام "بينوشيه" الديكتاتوري, الرافض بقوة للتنازل عن الحكم واستمرت المواجهات فيما بينهما نحو سبعة عشر عامًا حتي تم إزاحته في النهاية, بعد تنصيب "باتريسيو آيلوين" ١٩٩٠ كأول رئيس مدني مُنتخب لحكم البلاد منذ الانقلاب العسكري ١٩٧٣م. (Rector,2005:213)

يري "هنتنجتون" بأن التحول الديمقراطي في تشيلي, جاء نتيجة لما أطلق عليه بـ " الإحلال التحولي ", الذي يراه بأنه تحول ديمقراطي نتج بعد مفاوضات عديدة بين النظام والمعارضة, ففيه تظهر محاولة المعارضة في التغيير والإصلاح السياسي, بناءً علىه تقوم الحكومة بالموافقة على تغيير النظام لتهدئة الوضع المحتقن, ولكنها تماطل في تبني قواعد الإصلاح والتغيير لنظامها الحاكم أو تتبني إصلاحات صورية, ومن ثم فيجب اجتذابها ودفعها بقوة لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة. **(هنتنجتون, ١٩٩٣: ٢٢٧)**.

أهمية الدراسة:

تُكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تُساهم بمشاركة يسيرة في تحقيق التراكم العلمي الخاص بعمليات التحول الديمقراطي ورسوخ الديمقراطية, والتعرف على أهم العوامل المساعدة في التحول للديمقراطية في أمريكا الجنوبية و تشيلي خصوصًا, كما تنبع الأهمية العلمية للدراسة في قلة الدراسات العربية المتناولة لقضايا التحول الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية عمومًا. بينما تنبع أهمية الدراسة العملية في دراسة تجارب دول أمريكا اللاتينية أثناء تحولاتها الناجحة للديمقراطية، وذلك للاستفادة منها على المستوي الوطني والعربي خاصة بعد التحولات الأخيرة في المنطقة العربية.

إشكالية الدراسة:

تُكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة حول معرفة أهم العوامل المحفزة لعملية التحول الديمقراطي في تشيلي. من هنا يتحدد سؤال الدراسة حول " كيف أثرت عوامل التحول الديمقراطي المختلفة في إحداث عملية الدمقرطة التشيلية؟ ".

تساؤلات الدراسة:

ويعتبر السؤال الرئيسي الذي تبحث فيه هذه الدراسة هو الإجابة عن " ما أثر عوامل التحول الديمقراطي المختلفة على احداث عملية الدمقرطة التشيلية؟ ". وينقسم إلى ثلاثة أسئلة فرعية :

١- ما أثر العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي على عملية الدمقرطة التشيلية؟

٢- ما أثر العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي على عملية الدمقرطة التشيلية؟

٣- ما أهم ملامح الترسيخ الديمقراطي في تشيلي خلال الوقت الراهن؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية :

- توجد علاقة طردية بين العوامل الداخلية والإسراع في عملية التحول الديمقراطي في تشيلي.
- كلما تواجدت المعارضة المنظمة , أدى لتحول ديمقراطي سلس في تشيلي.

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على أهم العوامل الداخلية المحفزة لعملية التحول الديمقراطي في تشيلي.
- محاولة التعرف على أهم العوامل الخارجية المؤثرة بقوة على عملية التحول الديمقراطي في تشيلي.
- محاولة التعرف على مستوى الترسيخ الديمقراطي في تشيلي خلال الوقت الراهن.

مفاهيـم الدراسة:

يتداخل مفهوم التحول الديمقراطي بمفاهيم أخرى، لمفهوم الانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي ومن ثم فلابد من التفرقة بينهم على النحو الآتي: وفقاً لأودنيل شمبيترفإن الإنتقال الديمقراطي Democratic Transition يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر، وأثناء عملية الانتقال أوفي أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. وعمليات الانتقال لا تحسم دائمًا الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي، وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. (مساعيد، ٢٠١١ :٢١٥).

بينما يقصد بعملية **التحول الليبرالي** Liberal transformation تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات من أية أعمال تعسفية أوغير قانونية قد ترتكبها الدولة. كما يقصد بها عملية التحرير السياسي التي تمثل شرطًا مهمًا لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية، فهي بمثابة خطوات على طريق الديمقراطية كما أنها لا تقود حتمًا إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها أو اتخاذها إلة لتحديث النظام التسلطي بما يبرر قدرته على حرية الرأي و التعبير وتحسين سجل حقوق الإنسان وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدني والسماح بشكل من التعددية الحزبية، بينما تتمثل أهم أركان الديمقراطية في كفالة تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالحرية و النزاهة و إقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير ضمانات المساءلة والمحاسبة. **(إبراهيم، ٢٠٠٦ :٢٢)**

ويبقى **التحول الديمقراطي** Democratic Transformation الذي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد وتتمثل عملية التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة بقصد الاستفادة منها فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد

وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات. ويري بعض الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل وهي : مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية ثم مرحلة ترسيخ الديمقراطية. **(فتحي ،٢٠٠٤ :٢٩)** يري "الدكتور/علي الدين هلال" أن عملية التحول الديمقراطي أو الدمقرطة تشير إلى تضمين أوإعادة تضمين الممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، وشمولها لتعديلات دستورية وتنظيمية وقيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الإستقلال. **(هلال،٢٠٠٦: أ)**

منهجية الدراسة:

منهج تحليل النظم:

يعتبر منهج النظم من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة النشاط السياسي، ويعتبر النظام هو وحدة التحليل, ويقوم منهج النظم على مجموعة من العناصر وهي المدخلات وعملية التحويل والمخرجات. **(المنوفي، ١٩٨٧: ٩٥)** يستخدم الباحث هذا المنهج بإعتبار أن عوامل التحول الديمقراطي هي المدخلات بمختلف أنواعها, والتي تنقسم إلى: عوامل داخلية (تراجع الشرعية, تنامي الأزمات الاقتصادية, والمجتمع المدني), وعوامل خارجية (المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية, محاكاة الدول المجاورة, ضغط الدول الكبرى), ثم يقوم الباحث بتوضيح أثر هذه العوامل مجتمعة على عملية الدمقرطة التشيلية, ليُظهر في النهاية مخرجات العملية في صورة مؤشرات أساسية يمكن من خلال قياس مدي جودة الديمقراطية التشيلية, من ضمن هذه المؤشرات الرئيسية: المؤسساتية, سيادة القانون, التداول السلمي للسلطة, النزاهة الانتخابية, العلاقات المدنية العسكرية, المجتمع المدني, الأحزاب السياسية والثقافة السياسية.

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تشيلي

في الواقع؛ لقد كانت البيئة السياسية التشيلية في الثمانينيات مهيئة بدرجة كبيرة لعملية الدمقرطة في تشيلي, سيتم عرض أهم العوامل المؤثرة والمحفزة بقوة نحو رفض الديكتاتورية العسكرية وتبني نظام يكون أكثر حرية ومراعاة لحقوق الإنسان في تشيلي.

أولاً: الشرعية وحكم"بينوشيه": لم ينس التشيليون أن "بينوشيه" قد وصل للحكم عبر انقلاب دموي قاده بنفسه للسيطرة على حكم البلاد وبالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. (wright,2016:14) قدم "بينوشيه" نفسه للشعب في صورة المنقذ الذي جاء لينتشل البلاد من الدمار الذي لحق به من جراء سياسات "إلليندي" إلسارية. شهدت تشيلي منذ الأيام الأولي للعملية الانقلابية هجمات عديدة, قادتها وحدات الجيش والشرطة في عدة أماكن متفرقة بالدولة, فقد تحرك الجيش بسرعة فائقة من أجل اعتقال أعضاء الأحزاب السياسية إلسارية والنقابات العمالية والنشطاء السياسيين الآخرين, كما قامت بإعدامهم في كثير من الأحيان عبر إجراءات مسيسة. (Bautista et al ,2018:6)

بدأت أجهزة الجيش المختلفة تدرك بضرورة خلق جهازما يُعمق من أهمية التنسيق فيما يتعلق بأنشطة المراقبة والاستخبارات, لذلك فقد تم إنشاء مديرية الاستخبارات الوطنية (DINA)في عام ١٩٧٤. لقد كان هدفها الرئيسي هو رصد تحركات جماعة إلسار الثوري المتمردة (المعروفة باسم MIR)، وكذلك الأحزاب الاشتراكية والشيوعية, كما مارست كافة أشكال الاعتقال والتعذيب لمختلف فئات المعارضين. قامت (DINA) بالعمل خارج حدود تشيلي, فاغتالت الجنرال "كارلوس براتس" في بوينس آيرس في سبتمبر ١٩٧٤, وأيضًا وزيرة الليندي السابقة "أورلاندو ليتيليه" في واشنطن. لقد أدت الضغوط الخارجية المتزايدة، بالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حل (DINA) في عام ١٩٧٧واستبدالها بالمركز الوطني للمعلومات (CNI) الذي ظل مسؤولاً عن المراقبة والقمع حتى نهاية عهد الديكتاتورية، لكن شدة الإيذاء المدني انخفضت بشكل كبير مقارنة بالسنوات الأولي للانقلاب. (Bautista and others,2018:7) خلال سنوات ديكتاتورية "بينوشيه" تم حظر الأحزاب السياسية وأصبح مفهوم المعارضة للدولة جريمة لايُسمح بها ولا يمكن التهاون معها. (Perez,2011:29) استخدمت الحكومة العسكرية أبشع الطرق للتنكيل بمعارضيها فتنوعت أسإلبهم بين التعذيب أوالسجن أوالنفي أوالاغتيالات. (Perez,2011:30) قام النظام بإصدار قانون العفو الذاتي عام ١٩٧٨ لإضفاء الطابع الرسمي على تبرير قوات الشرطة والجيش من أي جرائم توجه إليهم من

قبل القضاء التشيلي فيما بعد. (Cath,2010:5-6) قام "بينوشيه" بإصدار دستور ١٩٨٠حتي يقلل الانتقادات الموجهة إليه من قبل المجتمع الدولي مع تهدئة الوضع المحلي أيضًا, ساعده هذا الدستور على استمراره لحكم تشيلي لمدة ثمانية سنوات. جديدة على أن يكون هناك استفتاء عام ١٩٨٨ حول التمديد له ثماني سنوات أُخرى (Sigmund ,2003:245)

مماتقدم؛ يمكن القول بأن "بينوشيه" وصل لحكم تشيلي بعملية انقلابية ودعم خارجي قوي لإسقاط الحكومة إلسارية بقيادة "إلليندي" منعًا من التمدد الاشتراكي – الشيوعي داخل دول أمريكا اللاتينية حتي لايصبح ذلك تهديدًا مستقبليًا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية, هذا النظام كان يفتقد للشرعية من حيث وجوده وتشكله جاء بقوة السلاح واستمر في ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان خاصة ضد إلساريين, حاول تطبيق سياسات نيوليبرالية أدت لانتعاش الاقتصاد التشيلي في البداية ولكن كان لها تأثيرات اجتماعية غير جيدة خاصة بالنسبة للبسطاء والفقراء من المجتمع, انتقده المجتمع الدولي لسياساته القمعية حتي اضطر لإضفاء الشرعية علىه بدستور معيب يقنن وصاية الجيش على الحكومة بأكملها, في النهاية استطاعت القوي إلسارية بالتحالف مع المحافظين المسيحيين في التجمع لإسقاط استمرارية حكم "بينوشيه".

ثانيًا: الأزمات الاقتصادية وتنامي دعاوي الديمقراطية:

تميزت السياسة الاقتصادية في تشيلي بأنها قتالية واستقطابية بين أعضاء اليمين واليسار بسبب التضخم المزمن والنمو الاقتصادي المحدود الذي تعيشه البلاد من قبل فترة الانقلاب العسكري في عام ١٩٧٣ (Keech,**2004 :3**)

في أبريل ١٩٧٥بدأ "بينوشيه" تطبيق نمط السياسات النيوليبرالية الجديدة مع استخدام علاج الصدمة المُوصي به من قبل " ميلتون فريدمان", اعُتمدت تلك السياسات على ثلاثة اتجاهات رئيسية: تحرير الأسعار والسوق المحلية, فتح السوق المحلية أمام التجارة الخارجية وعمليات التمويل الأجنبي, والحد الشديد من تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي.**(**Brito**,2017:28)**

وقد أطلق أنصار الطريقة النيوليبرالية ومؤيدو الديكتاتورية على هذه الفترة بـ "المعجزة الاقتصادية" فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة نحو ٦.٦% سنويًا. **(ياسر,٢٠١٨ :١٥)** كما أفسحت سياسة علاج الصدمة الطريق أمام الاقتصاد التشيلي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. في بداية الثمانينيات أدت هذه السياسات الاقتصادية التحررية في رفع سقف الدين الوطني, مما ساهم بدرجة كبيرة في تثبيط تكوين رأس المال, كما عاني اقتصاد تشيلي من الأزمة المإلة التي شهدتها أمريكا اللاتينية كغيرها من دول القارة الأخري, حيث أسفر عنها إفلاس العديد من الشركات. في عام ١٩٨١ بلغ إجمإلى خدمة الدين ٧١% من صادرات السلع

والخدمات, وفي عام ١٩٨٢ ارتفع إلى ٨٨ %, كما شهد اقتصاد تشيلي حدوث انكماش اقتصادي بنسبة ١٤% من إجمإلى الناتج المحلي. (Brito,2017:35) ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ, وتزايدت الانتقادات الموجهة للحكومة العسكرية في التصدي للأزمة الاقتصادية المفاجئة خاصة مع عجز الاقتصاد التشيلي على تحملها, فأسرع "بينوشيه" نحو انقاذ العديد من الشركات الخاصة المستدينة, وقام بتعيين اقتصاديين جدد في حكومته, واستفادت الحكومة العسكرية من الاحتكار الحكومي للمناجم الذي وضعه "إلندي" وأبقي علىه "بينوشيه" في التصدي لهذه الأزمة, وبدأت الحكومة في التدخل في عدة قطاعات اقتصادية من أجل انعاش حركة الاقتصاد التشيلي مرة أخري. **(ياسر, ٢٠١٨: ١٥)** نتيجة لهذا التخبط الاقتصادي الذي مرت به تشيلي بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في عام ١٩٨٣ ضد النظام العسكري, أحس "بينوشيه" بالقلق من تصاعد حركات المعارضة ضده في مختلف الجبهات, فقام بتعيين زعيم الحزب الوطني إلىميني "سيرجيو أونوفري جاربا" وزيرًا للداخلية وأذن له بالبدء في فتح الحوار مع أحزاب المعارضة إلىمينية والوسطية. (Bssuener,2013:4) لقد بلغت علامات السخط الشعبي ضد النظام العسكري القمعي ذروتها في هذه الفترة, اندلعت احتجاجات ضخمة في الشوارع تقريبًا على أساس شهري من مايو ١٩٨٣ حتي أكتوبر ١٩٨٤ مما أجبر الدولة على إعلان حالة الحصار في نوفمبر١٩٨٤ وأصبح الموقف الاحتجاجي أكثر تعقيدًا, كما اندلعت موجة ثانية من الاحتجاجات مارستها مجموعة معارضة ملتزمة في سبتمبر ١٩٨٥ وحتى يوليو١٩٨٦. (Brito,2017 : 38)

في تلك الظروف؛ بدأت المعارضة الديمقراطية نحو استعادة شكلها التنظيمي والحركي لإسقاط حكومة "بينوشيه" الديكتاتورية فارتبطت معًا في عام ١٩٨٣فيما يسمي بـ "التحالف الديمقراطي للأحزاب الوسطية وإلىمينية" الذي أعقبه ما يسمي بـ "الوفاق الوطني للانتقال إلى الديمقراطية" في عام ١٩٨٥, والذي بدأ يتضمن أجنحة معتدلة من الاشتراكيين وبدأ في المطالبة بالعودة لتبني النهج الديمقراطي في تشيلي. (Bssuener,2013:5)

يتضح من الشرح السابق؛ أن الركود الاقتصادي الذي عانت منه تشيلي في بداية الثمانينيات وما صاحبه من نسبة تضخم عإلى في الدولة أدي لإعادة تصحيح المسار بين أطراف المعارضة التشيلية والتوافق نحو تبني سياسة معارضة ضد النظام الديكتاتوري الحاكم, فالسياسات الاقتصادية النيوليبرإلىة التي طبقها النظام الحاكم في تشيلي استفادت منها الطبقات الغنية بشكل أكبر من الطبقات الفقيرة مما أدى إلى زيادة التفاوت الاجتماعي في الدولة وارتفاع نسب البطالة, والذي ساهم بشكل كبير في توحيد صفوف المعارضة في استفتاء ١٩٨٨ ليكون بداية الطريق

نحو الديمقراطية. في ذلك؛ يؤكد "هنتنجتون" على أن النمو الاقتصادي قد مهد الطريق نحو تبني الخيار الديمقراطي أثناء ما يسميه بـ **"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"**, فقد أدت التطورات الناتجة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى اضعاف النزعة الشمولية والحكم الديكتاتوري الفردي داخل الدولة. **(هنتنجتون,١٩٩٣: ١٢٠)**, في تشيلي مثلت السياسات الاقتصادية المجحفة للعسكر سببًا في تزايد السخط الشعبي ضده.

ثالثًا: تنامي المجتمع المدني التشيلي والدعوي للديمقراطية:

يرى "هنتنجتون" في كتابه **"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"** بأن ماحدث في تشيلي من انتقال ديمقراطي يطلق عليه مُسمي "الإحلال التحولي" فهو يري بأن جاء نتيجة ضغط جماعات المعارضة على الحكومة للبدء في دخول مفاوضات حول ضرورة تغيير الوضع الراهن, ولولا هذا الضغط لما استجاب النظام للتغيير الديمقراطي. **(هنتنجتون,١٩٩٣: ٢٢٧)**

سوف يتم عرض دور الكنيسة التشيلية كأبرز التنظيمات المجتمعية التي ساهمت في الضغط على نظام "بينوشيه": **الديمقراطية والكنيسة:** لقد التزمت الطغمة العسكرية باحترام مكانة الكنيسة في المجتمع التشيلي حتى تحافظ على صورتها باعتبارها منقذ تشيلي من براثن الشيوعية وللحيلولة دون تمرد تام. قدم الكاردينال "راؤول سيلفا هنريكيز" رئيس الكنيسة التشيلية, الدعم لأولئك الذين هددهم المجلس العسكري (دون التعبير عن موقف رسمي للكنيسة), وقد كان لهذا الدعم أثره الجيد في تقوية نفوس المعارضين من الأساقفة والمدنيين. (Migliori,2017:17)

لقد لعبت الكنيسة دورًا رئيسيًا في تقديم المساعدات وتشكيل مجموعات مقاومة لمعارضة النظام العسكري. (Nataniec,2003 :28) بدأ حدوث توترات في الموقف السياسي المحايد الذي التزمت به الكنيسة الكاثوليكية نتيجة لتزايد انتهاكات حقوق الإنسان, تعميق الإقصاء السياسي والاجتماعي, وارتفاع المعاناة الاقتصادية ذلك بجانب تعزيز قوة وبطش النظام الديكتاتوري. (Marris,2009:19) حيث بدأ قادة الكنيسة التعبير عن رفضهم لتصرفات الحكومة علانية, فأصدروا بيانًا واضحًا في أبريل من عام ١٩٧٧, أكدوا فيه على ضرورة الإنصات لجميع فئات الرأي العام, وإدانة كافة الممارسات الحكومية التي أدت لإنتهاكات حقوق الإنسان, بالإضافة لإنتقاد السياسات الاقتصادية الغير منصفة التي أقدم علىها نظام "بينوشيه" وضرورة العودة لحكم القانون الذي نسفته الحكومة الديكتاتورية. (Natkaniec,2003:29) شهدت الثمانينيات تغيرًا واضحًا في العلاقة بين الكنيسة والدولة, فقد تبنت الكنيسة الكاثوليكية موقفًا أقل مجابهة تجاه حكومة "بينوشيه", يرجع ذلك لسببين رئيسيين: أولهما: بسبب حدوث ركود اقتصادي في تشيلي نتيجة للسياسات الاقتصادية النيوليبرإليه التي تبنتها الحكومة العسكرية, أدى لارتفاع هائل في

معدلات البطالة, ودعا اتحاد عمال النحاس لتنظيم احتجاج وطني ضد النظام وسياساته الاقتصادية. في ظل هذه الاحتجاجات حاولت الأحزاب السياسية الظهور في المشهد السياسي مرة أخري, مقابل تراجع دور الكنيسة في الشأن السياسي. (Codner,1999:65) والثاني: حينما أعرب الفاتيكان عن قلقه من تورط الكنيسة التشيلية في العمل السياسي بصورة مباشرة وقام بتعيين عدد من الأساقفة المعتدلين والمحافظين, كما قام البابا بتعيين "خوان فرانسيسكو فريسنو" كرئيسًا للأساقفة بدلاً من "سيلفا". (Migliori,2017:17) حاول "فريسنو" التوسط بين الجيش والمحتجين مع وجود ترحيب حكومي بهذا الدور التوسطي, فقام "فريسنو" في إجراء عدة لقاءات لعقد مفاوضات بين المسؤولين الحكوميين وزعماء المعارضة. **(**Codner,1999 :66)

أطلق رئيس الأساقفة "فريسنو" في عام ١٩٨٥ مبادرة الوفاق الوطني للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة, تم إنشاء المبادرة من أجل تشجيع الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأحزاب السياسية, بدأ الوفاق الوطني في اجراء عدة اجتماعات بين الزعماء السياسيين المعتدلين من إلىسار والوسط واليمين لأول مرة، في محاولة للتوصل إلى توافق أوسع وأكثر شمولاً بشأن الانتقال الديمقراطي. (Codner, 1999:65) ومن ضمن أهم المسائل التي أثير الجدال والنقاش حولها, أهم التعديلات التي يجب إدخالها على دستور ١٩٨٠, إشراك الأحزاب الماركسية والدور الذي يجب أن تمارسه التعبئة الاجتماعية كجزء من المعارضة. تم التوقيع على ميثاق الوفاق الوطني من قبل ٢٠ زعيمًا يمثلون١١حزبًا سياسيًا. (Marris,1999:47) جاءت صيغة الوفاق الوطني في النهاية معبرة عن إجماع قوي المعارضة للانتقال نحو الديمقراطية الكاملة, مع التأكيد على أمور أخرى من بينها إعادة إرساء سيادة القانون, احترام حقوق الإنسان وإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية. (Natkaniec,**2003:31)** قام "فرينسو" بتقديم الوثيقة لـ"بينوشيه" في ديسمبر ١٩٨٥م, إلا أنه رفض مناقشتها **(**Migliori,**2017:49)**

استطاعت هذه المبادرة دحض ادعاء الجنرال "بينوشيه" حول عدم وجود بديل متماسك للحكم العسكري, كما أظهرت قدرة مشاركة الكنيسة نحو حث أطراف المعارضة على تبني توافق عملي مبني على الخيار السلمي بواسطة المفاوضات من أجل الانتقال الديمقراطي, ثم جاءت زيارة البابا "يوحنا بولس" الثاني لتشيلي عام ١٩٨٧ لتعيد الأمل مرة أخرى للتشيليين نحو انتقال سلمي إلى الديمقراطية. **(**Natkaniec,**2003:32)** فقد كانت رسالته واضحة للتشيليين حول العودة للديمقراطية لابد أن يتحقق عبر الحوار والمصالحة واللاعنف, وأكد على دور الكنيسة كوسيط في المرحلة الانتقالية وليس كفاعل سياسي. بعد زيارته لتشيلي, شجع الأساقفة الناس في مجتمعاتهم المحلية على التسجيل كناخبين في الاستفتاء المقبل في عام ١٩٨٨, لقد شمل الاستفتاء

ببساطة الإدلاء بالتصويت إما "نعم" أو "لا" لاستمرار حكم "بينوشيه" مع اقتراب الاستفتاء, أدركت أحزاب المعارضة أن الاحتجاج لم يعد يجدي نفعًا نحو إعادة الجيش إلى الثكنات, وأيقنوا بأن الاستفتاء يمثل الفرصة الوحيدة لاستعادة الديمقراطية فقد ركزوا جميع جهودهم على كسبه. **(Codner, 1999:66)**

يري الباحث أن الكنيسة الكاثوليكية قد قامت بدور بارز في استعادة الديمقراطية في تشيلي, فهي انتهجت الخيار الحيادي والتوسطي بين أطراف المعارضة في تشيلي,كما عبرت عن استيائها الدائم من انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة من قبل النظام التشيلي, ولم ترحب بالتكإلف الاجتماعية التي أحدثتها السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قامت بها الحكومة العسكرية خاصة عندما ارتفعت نسب البطالة وزاد تعداد الفقراء في تشيلي. لم تكتفِ الكنيسة بتقديم الدعم للفقراء والمعارضين, بل قدمت نفسها كطرف وسيط لحل الأزمة فقد أصاغ الكاردينال "فرينسو" ميثاق وفاق وطني من أجل تقريب وجهات النظر المختلفة بين المعارضين وعرضها على "بينوشيه" واستطاعت لأول مرة بإحداث تقارب بين الأحزاب السياسية المختلفة, ولقد استطاعت الكنيسة أن تبرز أهمية النضال السياسي السلمي بعيدًاعن العنف, وأظهرت أهمية المشاركة في استفتاء ١٩٨٨ للتصويت على بقاء نظام "بينوشيه" أو رحيله, ولكنها أيضًا التزمت بالنمط الحيادي, حيث أنها لم تقم بدعوة الحزب الشيوعي في الحوار الديمقراطي الذي أقامته, كما أنها لم تتبن موقف علني للتصويت ضد استمرار"بينوشيه" في استفتاء ١٩٨٨م.

رابعًا: دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي في تشيلي:

لايمكن إغفال دور"بينوشيه" في الانتقال للديمقراطية في تشيلي, ولكن يثار التساؤل حول مدي أهمية هذا الدور نحو الانتقال للديمقراطية, فأنصاره يرون أنه هو المحرك والدافع الرئيسي للإنتقال للديمقراطية التشيلية مقتنعين بأنه جاء من أجل وقف المد الشيوعي داخل تشيلي, ففي الوقت الذي كان فيه مسيطرًا بقوة على الجيش وعلى جميع مفاصل الدولة الداخلية إلا أنه رغب في استعادة الديمقراطية وقام بوضع دستور وطني للبلاد عام ١٩٨٠, على الجانب الآخر؛ يرفض معارضوه القول المبني على إدعاء رغبة "بينوشيه" لاستعادة الديمقراطية من تلقاء نفسه, حيث أنه استمر في التمسك بالحكم لمدة سبعة عشر عامًا, كما أن ادعاءه بأنه جاء ليوقف المد الاشتراكي لايمكن تصديقه حيث أنه حل جميع الأحزاب السياسية ولم يقم بحظر الوحدة الشعبية فقط, كذلك عندما وضع دستور ١٩٨٠ فإنه جاء مطابقًا لمصالحه الشخصية فقط. لقد حكم "بينوشيه" تشيلي بالقوة والتعذيب والنفي والاغتيال. (Scott,**2001:74-81**)

لذلك فإنه يمكن التعبير عن عملية التحول الديمقراطي في تشيلي بما أطلق عليوه "هنتنجتون" بالإحلال التحولي الذي يقصد به موافقة الحكومة على التفاوض لتغيير النظام لكنها لاتوافق على البدء في تغيير النظام, فيتم اجتذابها ودفعها لإجراء مفاوضات رسمية أوغير رسمية مع المعارضة. **(هنتنجتون,١٩٩١: ٢٢٧)** كما أن أزمة الركود الاقتصادي لتشيلي في الثمانينيات كان لها أثر قوي وضاغط على النظام الديكتاتوي, حيث تمكنت أحزاب المعارضة المعتدلة والوسيطة نحو تشكيل جبهة وطنية ألزمت الديكتاتور بالتمسك بالاستفتاء الدستوري حول بقائه أو رحيله عام ١٩٨٨ **(هنتنجتون,١٩٩١: ٣٣٤)**

يري الباحث أن القيادة السياسية المتمثلة في "بينوشيه" لها دور كبير ومؤثر في تحديد شكل الفترة الانتقإلية, حيث أنه قام بوضع دستور وطني للبلاد والتزم بنتائج استفتاء ١٩٨٨, فقد كان الدافع الرئيسي والمحرك لالتزامه بالنمط الديمقراطي, عندما أدرك أن شرعيته المحلية والدولية قد انهارت, في ظل تنامي السخط الشعبي ضده, وتماسك قوي المعارضة بالداخل وتصميمها على إزاحته عن المشهد السياسي التشيلي, ولولا ذلك لاستمر في الحكم, فهناك العديد من الدول التي تضع الدساتير وتمارس الطقوس الانتخابية إلا أنها دكتاتورية وسلطوية في ذاتها.

خامسًا: البيئة الدولية والتحول الديمقراطي في تشيلي:

اتسم رد الفعل الدولي للانقلاب العسكري منذ البداية بالسرعة إلاأنه كان سلبيًا أيضًا, اقتصر على التنديد ومساعدة المتضررين من الطغمة العسكرية. لقد شعرت الحكومات والأحزاب الأوروبية بعلاقة خاصة مع المعارضة في تشيلي نابعة من اتفاقهم المشترك حول مفهوم الديمقراطية القائمة على مزيج من الانتخابات النزيهة والعدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق الإنسان. كما ساعدت العديد من العواصم الأوروبية كـ "باريس وروما" الحركة السياسية للمعارضين فأنشئوا مجلات خاصة بهم حصلت على قراء عالميين, فضلاًعن إقامة مناقشات وتحليلات سياسية مستنيرة ساعدتهم في توضيح مشكلتهم وفضح ممارسات النظام العسكري أمام الرأي العام العالمي. (Bassuener,**2013:6**)

كما اتخذت القوي الأوروبية مجموعة من القرارات المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام التشيلي خاصة مع استمراره لاحتجاز السياسيين.**(Munoz,1980:9)** لكن في الواقع؛ اتسمت سياسات هذه الديمقراطيات بالتناقض إلى حد كبير, فقد كانت دائمًا تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في المحافل الدولية, كما دعمت من خلال قنوات مختلفة, المجتمع المدني التشيلي المعارض لسياسات "بينوشيه", إلا أنها في نفس الوقت, استمرت في تقديم مبيعات الأسلحة

لتشيلي. (Bassuener,2013:8) كذلك تأثرت السياسة الخارجية للدول الأوروبية في تعاملها مع النظام الديكتاتوري بأيديولوجية الأحزاب السياسية الحاكمة إلى حد كبير.
(Livingstone ,2018:35)

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت سياساتها الخارجية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ودعم حركات الديمقراطية في الدول المختلفة بشكل أكبر عندما بدأ الكونجرس الأمريكي في إضافة التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونة الخارجية, وقانون تبادل المساعدات, وقانون الإصلاح التجاري, ثم تعديل قانون المؤسسات المالية الدولية **(هنتنجتون, ١٩٩١: ١٥٨-١٥٩)**

فقد تميزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيلي بالتغير وعدم الثبات. حيث كانت أكبر داعم للانقلاب العسكري في تشيلي, لكن بمجرد انتخاب الرئيس "كارتر" بدأت العلاقات الأمريكية التشيلية الدخول في مرحلة جديدة, تميزت فيها الحكومة العسكرية باتخاذ موقف دفاعي إلى حدما, لاسيما بالنظر إلى أنه قد قام بإنتقاد حالة حقوق الإنسان في تشيلي علنًا أثناء حملته الرئاسية. كان التزام "كارتر" الأخلاقي نابعاً جزئيًا من رغبة قوية نحو استعادة ثقة الأمريكيين في نظامهم السياسي بعد فيتنام وفضيحة ووترغيت, فاتسمت هذه الفترة بتدهور العلاقات الأمريكية التشيلية. لقد صوتت إدارة "كارتر" في العديد من المنظمات الدولية لإدانة تشيلي في مجال حقوق الإنسان, كما قام باستقبال زعماء المعارضة "إدواردو فري" و"كلودومير ألميدا" في واشنطن حتي اضطر"بينوشيه" نتيجة للضغوط الامريكية والمنظمات الدولية بحل جهاز القمعي مديرية الاستخبارات الوطن DINA واستبداله بالجهاز الوطني للمعلومات CNI.
(Munoz,1980:9)قام "كارتر" عام ١٩٧٧ بتخفيض ائتمانات التصدير وخفض المساعدات المقدمة لتشيلي, كما أصبح مساندة الديكتاتور أمرًا محرجًا لإدارة "ريغان" خاصة مع حاجته لدعم الكونغرس الأمريكي لدعم حملته الخارجية المناهضة للشيوعية في أمريكا الوسطي, التي كان يبرر لها أنها تقوم على أساس "تعزيز الديمقراطية", فأصبحت إدارة "ريغان" بحلول منتصف الثمانينيات أكثر انتقادًا لسجلات حقوق الإنسان في تشيلي وبدأت تحفز الانتقال للديمقراطية في تشيلي مع دعم العناصر المعتدلة والصديقة معها. (Livingstone, 2018 :39)

كان **للأمم المتحدة** دور بارز في فضح الممارسات البطشية للنظام العسكري في تشيلي, حيث أنشأت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بها, فريق عمل مخصص في عام ١٩٧٥, للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي, تميزت هذه الفترة حتي عام ١٩٨٩ بإدانة الجمعية العامة

للأمم المتحدة لسجل تشيلي في مجال حقوق الإنسان, وفضحت ممارسات النظام الديكتاتوري على المستوي الدولي, ومارست ضغطًا قويًا لوقف انتهاكاته. (Livingstone,2018:40) كما كانت **البيئة الإقليمية** المجاورة مؤاتية ومحفزة ودافعة نحو الديمقراطية في تلك الفترة, حيث شهدت منتصف الثمانينيات تحولات من الحكم الاستبدادي في بيرو وبوليفيا والأرجنتين وأوروغواي والبرازيل, تاركة النظام العسكري في تشيلي باعتباره النظام العسكري الوحيد المتبقي في أمريكا الجنوبية في عزلة دولية، مما ساهم أيضًا بتأثير قوي لدي التشيليين نحو التمسك بالمسار الديمقراطي ومحاكاة الآخرين, أصبح استفتاء ١٩٨٨ الفرصة الأخيرة للمجتمع الدولي للتأثير بشكل مباشر للعودة للديمقراطية في تشيلي, حيث قامت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والعديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان كـ "هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية" بتعبئة مجموعة من المراقبين لمراقبة التصويت في الاستفتاء.

لقد قام المجتمع الدولي في السنوات الخمس السابقة للاستفتاء بتهيئة جو مناسب لتبني الديمقراطية الليبرإلية من خلال الدعم المإلى للمعارضين السياسيين، وتيسير الخطاب الفكري، وإيواء المنفيين والتحدث علنًا لصالح حقوق الإنسان، وتذليل الخلافات بين المعارضة السياسية (Ortega, 2010:33-34).

كما جاءت زيارة البابا "يوحنا بولس" الثاني لتشيلي عام ١٩٨٧وتأكيده على العودة للديمقراطية لابد أن يكون بالتفاوض ونبذ العنف, وبدأ الأساقفة في تشجيع المواطنين نحو أهمية التصويت والتعبير عن رأيهم في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد, وأدرك الجميع بأن الاستفتاء هو الفرصة الوحيدة نحو الديمقراطية فتعاظمت الجهود نحوه للإطاحة بالحكم الديكتاتوري. (Codner,1999:66)

إن العوامل الدولية أثرت بطريقة قوية على التحول الديمقراطي في تشيلي, مع ضرورة التأكيد على أن الدول في تعاملاتها الخارجية يكون تحولها نابعًا من المصلحة الذاتية بشكل أكبر, فالولايات المتحدة الأمريكية التي ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان هي بالفعل التي دعمت الديكتاتور"بينوشيه" للوصول إلى السلطة في البداية لاعتقادهم بأن "إلليندي" يهدد مصالحهم واستثماراتهم داخل تشيلي وأن دعمه سيحول دون وجود معسكر اشتراكي داخل دول أمريكا الجنوبية, كما أن العوامل الدولية المحفزة نحو الديمقراطية لن تجدي نفعًا إذا لم تكن هناك معارضة قوية متماسكة لديها قبول شعبي عريض قادرة على تهديد الحكم الديكتاتوري في البلاد, وأن يكون لديها رؤية مستقبلية قادرة على وضعها وتنفيذها واقعيًا, حتي لايكون هناك أي سبب

للارتداد مرة أخري للخلاف. بالإضافة لرؤية المواطنين التشيليين بأن الدول المحيطة بهم تخوض تجارب ديمقراطية ناجحة فإنها حفزتهم بقوة نحو التمسك بالخيار الديمقراطي كدول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية أيضًا. بعدما قام الباحث بعرض أهم العوامل المحفزة نحو تبني الخيار الديمقراطي, حتى استطاعت تشيلي أن تتخلص من النظام العسكري الديكتاتوري, لتتبني نظامًا ديمقراطيًا في أواخر الثمانينيات و أوائل التسعينيات, فقد شهدت محاولات حثيثة نحو التخلص من كافة آثار النظام الديكتاتوري الغاشم, لتبني دولة أكثر ديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول أمريكا اللاتينية.

المطلب الثاني: مؤشرات الترسيخ الديمقراطي في تشيلي

في هذا يعرض الباحث أهم المؤشرات والدلائل المميزة والمبرهنة عن تواجد الديمقراطية في تشيلي, بل تؤكد على أنها في تطور جيد ومن ضمن أهم هذه العوامل ما يلي:

أولاً: المؤسساتية:

اتسمت عملية التحول الديمقراطي في تشيلي منذ البداية بالطابع المؤسسي, فبعدما فازت المعارضة بنتيجة استفتاء ١٩٨٩حيث رفضت الأغلبية النظام الاستبدادي, بدأت عملية التحول للديمقراطية في إطار الهيكل القانوني لدستور١٩٨٠, ولقد لعبت الهياكل المؤسسية لتشيلي دورًا حاسمًا في تحقيق الديمقراطية, فإنهم لم يوفروا إطارًا تنظيميًا شرعيًا للعملية السياسية فحسب, بل كانوا أيضًا بمثابة قناة للنقاش الديمقراطي وللإصلاح وتحسين قوانينهم وولوائحهم. **(Lahera and Toloza,2002:39-41)** جاء دستور١٩٨٠ ليؤطر لنظام سياسي جديد يعظم من دور المؤسسة الرئاسية فيه, حيث أنه أسند لها سلطة حل البرلمان, كذلك نص على وجود كونغرس وطني للبلاد يتألف من مجلسين, مجلس النواب يضم ١٢٠عضوًا يتم انتخابهم مباشرة إلا أن مجلس الشيوخ يوجد به تسعة أعضاء معينين من التسعة والثلاثين أغلبهم من خلفيات عسكرية, كذلك هيمنت القوات المسلحة على النظام السياسي التشيلي من خلال نصه على أحقيتها في ممارسة حق النقض (الفيتو) وإنشاء مجلس أمن قوي يهيمن علىه الجيش, كما أعطي للقوات المسلحة سلطة الرأي النهائي والحاسم على النظام المؤسسي للدولة. **(Montes and Vial, 2005:9)** بالإضافة لتصميم نظام انتخابي يهدف إلى تغيير النظام الحزبي وتقليص نفوذ وتأثير اليسار, أطُلق عليه نظام ذو الحدين.**(Sianelis,2016:64)**

بدأت تشيلي تتخذ خطواتها نحو الديمقراطية في إطار العوائق القانونية والجيوب الاستبدادية المنصوص علىها في دستور١٩٨٠, حاولت الحكومات المنتخبة تنفيذ اصلاحات دستورية في الفترة مابين (١٩٩٠-٢٠١٠), اتسمت الإصلاحات ما بين فترة ١٩٩٠ حتي ٢٠٠٥ بأنها بسيطة, بينما اتسمت الإصلاحات الدستورية منذ عام ٢٠٠٥بأنها أكثر فاعلية نحو تقليص جذور الاستبداد داخل المؤسسات السياسية المختلفة, فقد شمل الإصلاح إلغاء النظام القانوني للأعضاء المعينين ومقاعد مدي الحياة الخاصة بمجلس الشيوخ, تغييرفي تركيبة مجلس الأمن لصالح المدنيين وتقليص سلطاته, استعادة سلطة رئيس تشيلي لإقالة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومدير قوات الشرطة الوطنية, تعديل في تشكيل المحكمة الدستورية, تعظيم صلاحيات مجلس النواب

للإشراف على السلطة التنفيذية, تقليص مدة ولاية الرئيس من ست سنوات إلى أربع سنوات دون إعادة انتخاب متتالية, إلغاء الجلسات الاستثنائية للكونجرس, وتعظيم حماية حقوق الإنسان. ارتبطت عملية قبول التغييرات الدستورية ٢٠٠٥ بعوامل محددة دفعت وعززت من عملية الديمقراطية في تشيلي, كالظروف المؤسسية, حيث استطاعت المؤسسات المختلفة التكيف والتأقلم داخل هذا النظام الجديد وسعت لتطوير ذاتها, فأعضاء مؤسسة الكونجرس الذين تم إعادة انتخابهم لأكثر من مرة, أصبح لديهم خبرة تشريعية جيدة, مما جعل الهيئة التشريعية أكثر توازنًا من ذي قبل أمام الهيئة التنفيذية, كما أصبحت أكثر مهنية واستقلالية. كما تصاعد الغضب الشعبي ضد "بينوشيه" خاصة مع فضح ممارساته البشعة لحقوق الإنسان في تشيلي ومطالبته للمحاكمة دوليًا, مما أضعف دور القوات المسلحة في النظام السياسي التشيلي من جانب, وأدي أيضًا لتراجع نفوذ أحزاب إليمين من جانب آخر فبدأت بقبول التعديلات الدستورية لتحسين صورتها أمام الرأي العام. **(Fuentes,2015:99-105)**

مما تم شرحه أعلاه يتضح أن المؤسسات السياسية في تشيلي, أصبحت أكثراستقرارًا في الوضع الراهن, ناتجا عن قدرتها على التكيف, والمرونة, والتعقيد والتماسك الذي حققته داخل الدولة وقدرتها على الاستجابة للتغيرات السياسية فيما بعد زوال الديكتاتورية.

ثانيًا:سيادة القانون في تشيلي:

منذ العودة إلى الديمقراطية في ١٩٩٠, ارتبطت تشيلي بمجموعة من القيود والجيوب الدستورية التي أثرت سلبيًا على الديمقراطية وسيادة القانون, إلاأنه بعد القبض على "بينوشيه" ١٩٩٨ في لندن بدأ القضاة تتغيرمواقفهم غيرالمبالية بإنتهاكات حقوق الإنسان فارتفعت عدد المحاكمات الموجهه له ولحلفائه العسكريين **(Skaar,2011:16)**, ومع مرور الوقت؛ نُفذت عدة إصلاحات في تشيلي من أجل تعزيزسيادة القانون والتي ارتبطت بشكل رئيسي بالدور المتنامي للنخب السياسية, حيث الصفقات السياسية بين الائتلافين المسيطرين مع الالتزام بالإجراءات الدستورية. أصبحت تشيلي الآن تتميز بدرجة عالية من احترام القانون, فكافة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة والهيئات الإدارية الرسمية تتم بدقة وفقًا للتشريعات, كما تتمتع تشيلي بوجود مؤسسات مستقلة ذاتيًا تقوم بدور إشرافي فيما يتعلق بالنشاط الحكومي, كمهام المراقبة المباشرة من المجالس البرلمانية وأيضًا مكتب المراقب العام للجمهورية. كما تتمتع السلطة القضائية في تشيلي بإستقلالية تامة, وتلتزم بأداء وظائفها بشكل عادل ونزيه,مع وجود اليات قانونية للمراجعة القضائية للأفعال التشريعية والتنفيذية. لقد دعمت الإصلاحات الدستورية ٢٠٠٥ بقيادة الرئيس "باشيليه" فعالية قانون العقوبات وتعيين أعضاء المحاكم العليا

والدستورية بشكل تعاوني بين السلطة التنفيذية ومجلس الشيوخ, وكذلك استقلالية المحكمة الدستورية واختصاصاتها فيما يتعلق بالحكم على دستورية القوانين والممارسات الإدارية, لتصبح عنصرًا فعالاً ورئيسيًا داخل النظام السياسي التشيلي, حيث أنها قادرة على عرقلة وإلغاء المراسيم الحكومية وحماية حقوق المواطنين ضد كافة الكيانات المسيطرة. **(Holmes, 2007 :6)** بالنسبة لمكافحة الفساد أطلق الرئيس "باشيليه" حملة جديدة لتعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة, فتم إصدار قانون الشفافية في أبريل ٢٠٠٩, بالإضافة لإنشاء لجنة الشفافية وهدفها الرئيسي هو تعزيزمبدأ الشفافية وتوفير المعلومات حول عمل جميع مؤسسات الدولة. **(Klein and Others,2019:37)**

لقد أصبح التشيليون والصحفيون يتمتعون بدرجة عالية من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة مؤسسات الدولة, كما أصبحت تشيلي من بين أوائل دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الالتزام بسيادة القانون, حيث إنه يشيرمشروع العدالة العالمية (WJP) لسيادة القانون ٢٠١٨ بأن تشيلي تحتل المرتبة الثالثة من بين ثلاثين دولة من دول اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي, وتحتل المرتبة السابعة والعشرين من مائة وثلاث عشرة دولة على الصعيد العالمي. **(**World Justice Project,2018:2**)**

ثالثًا: التداول السلمي للسطة:

لقد عبرت المبادئ الدستورية في تشيلي عن الالتزام به, فهي تضمن الالتزام بالتعددية السياسية وحق التجمع السلمي وتؤكد على أن رئيس الجمهورية المنتخب يبقي لمدة أربع سنوات ولايجوز إعادة انتخابه لفترة رئاسية تإلية, يتم انتخاب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصفة دورية, كما لم تتوقف تشيلي بمجرد النص في قواعدها الدستورية على مبدأ التداول السلمي للسلطة, ففي الحقيقة شهدت تشيلي منافسة قوية بين أحزاب إلسار وأحزاب الوسط وأحزاب اليمين, وبسبب النظام الانتخابي ذي الحدين الذي وضعته القوي المؤيدة للعسكرية ولأجل ضمان تعظيم مكاسب اليمين من ورائه, فقد شهدت تشيلي عدة تحالفات بين الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها. (Siavelis,2016:84)

مما سبق؛ يتضح بأن تشيلي قد التزمت منذ عودتها للديمقراطية بالانتخاب الشعبي كوسيلة لوصول الحكام للسلطة, كما التزمت بالتنافس الحزبي بين مختلف الأحزاب السياسية مع احترام وتأكيد دور المعارضة داخل النظام السياسي, مع عدم وجود أي محاولة لتداول السلطة فيها بطريقة غير شرعية.

رابعًا: النزاهة الانتخابية:

في الواقع؛ يعود الإطار التنظيمي المُشرف على العملية الانتخابية في تشيلي منذ عهد الديكتاتورية, فقد حاول "بينوشيه" اضفاء الشرعية على حكمه ولتحفيز مشاركة المواطنين في استفتاء ١٩٨٨, فقام بإنشاء المحكمة الدستورية التي أنشأت بحكم اختصاصها المحكمة الانتخابية للإشراف على العملية الانتخابية والفصل في كافة القضايا المتعلقة بها, كما أنشات جهاز خدمة الانتخابات كهيئة انتخابية مستقلة, تتولي مهام الإشراف الإداري للعملية الانتخابية في تشيلي.

(IDEA,2015:33)

تشير معظم التقارير الدولية حول النزاهة الانتخابية في تشيلي بأنها ذات معدلات عاليه كماتحوز المؤسسات المسئولة عن العملية الانتخابية بثقة الناخبين, فيشير مشروع النزاهة الانتخابية (PEI) في تقريررقم (PEI-7.0) لسنة ٢٠١٨ الذي تناول نحو ١٦٦ دولة حول العالم من انتخابات ٢٠١٢ حتى انتخابات ٢٠١٨, في هذا التقرير, حصلت تشيلي على المرتبة الرابعة إقليميًا على مستوي الأمريكتين بعد كوستاريكا, أوروغواي, وكندا.بمعدل ٧١ من ١٠٠ متغلبة على باقي دول الأمريكتين, كذلك تتسم الإجراءات المتبعة في ادارة العملية الانتخابية في تشيلي بأنها ذات معدلات مرتفعة جدًا مقارنة بدول العالم طبقًا لذلك التقرير.

(Norris and Gromping,2019:6)

لم تكتفِ تشيلي في إطار تحسين العملية الانتخابية على الارتقاء بالأمور الإدارية فقط, بل سعت نحو إصلاح نظامها الانتخابي ذي الحدين ليُستبدل بنظام انتخابي جديد عام ٢٠١٥,يتميز نظام التمثيل النسبي المفتوح (PR) بقدرته على تمثيل مختلف القوي السياسية في البرلمان حيث إنه يمنح الأحزاب مقاعد بالتناسب مع نسب الأصوات التي تفوزبها, كذلك يحق للناخبين أن يفاضلوا بين المرشحين في القائمة الحزبية, أما الجزء الأخير والمهم في عملية الإصلاح الانتخابي أنه حدد نسب النساء أوالرجال في القوائم الانتخابية بعدم تجاوز أي منهما نسبة٦٠%, والذي كانت له نتائجه الإيجابية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٧ حيث أسفر عن ارتفاع نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب التشيلي, وأيضًا اتسمت بارتفاع في نسبة الإقبال على التصويت من قبل الناخبين.**(Bayer,2015:3)**

خامسًا: الأحزاب السياسية في تشيلي:

تعد التعددية الحزبية من أهم مؤشرات الترسيخ الديمقراطي في أي دولة. في الحقيقة؛ اتسمت الأحزاب السياسية التشيلية بشكل عام منذ العودة للديمقراطية بحالة جيدة من التوافق والترابط والمشاركة فيما بينها, تضاعف ذلك بفعل العوامل الدولية كانهيار الكتلة الاشتراكية والاعتماد على العولمة وخصخصة الاقتصاد الدولي, كما تأثرت بشكل كبير بالنظام الانتخابي التشيلي ذي الحدين.

إن العوامل السابقة حفزت مختلف الأحزاب السياسية التشيلية بتجديد برامجهم لتوفر فرص أكبر للتفاهم فيما بينها, وشرعت نحو التحالف فيما بينها لتكوين ائتلافات حزبية. من الجوانب السلبية التي تتصف بها الأحزاب التشيليلة أنها أكثر مركزية خاصة عند توظيف واختيار القادة وأيضًا عند اتخاذ القرارات الهامة, كما تواجه الأحزاب التشيلية صعوبات شديدة في الانفتاح على المجتمع والتقبل لاحتياجاته وآرائه, فغالبًا ماتظهر الدراسات الاستقصائية وجود فجوة واضحة بين الأحزاب التشيلية والمواطنين. يُضاف لذلك؛ بأن قضايا تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية في تشيلي مازالت تشكل تحديا كبيرا داخل النظام السياسي. **(Siavells,2016:16)**

سادسًا:العلاقات المدنية العسكرية في تشيلي:

تميزت التجربة الديمقراطية في تشيلي بأنها سلمية من حيث التفاوض بين المعارضة والحكم العسكري, بالرغم من موافقة الديكتاتور"بينوشيه" على التفاوض إلا أنه استطاع فرض شروطه على العملية التفاوضية, فقد جاء دستور١٩٨٠ ليضمن استمرارية القادة العسكريين في السلطة, ضمان ميزانية مستقلة لهم, صدور قانون العفو للفترة ١٩٧٣- ١٩٧٨, صعوبة عزل الرئيس لقائد القوات المسلحة مباشرة إلا بموافقة مجلس الأمن القومي الذي يسيطر علىه العسكريون.

لقد كانت الامتيازات التي حصل علىها العسكريون بموجب الدستورالتشيلي عبئًا كبيرًا على الحكومات المنتخبة خاصة في ظل تحالفهم مع أحزاب إلىمين,مع مرور الوقت استطاعت الحكومات المدنية أن تزيد من سيطرتها على العسكريين في تشيلي, فقد تم القبض على "بينوشيه" عام ١٩٩٨ في بريطانيا مما شجع الحكومة التشيلية على توجيه الاتهامات ضده. وعلى الجانب الدستوري؛ مثلت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٥ مرحلة قوية نحوترسيخ الحكم المدني في تشيلي من خلال إلغاء حق الجيش في حماية النظام المؤسسي, إنهاء سيطرة الجيش على جهاز الأمن القومي, إعادة سلطة الرئيس في ترقية وإحالة أعضاء الجيش إلى التقاعد, بدأ المدنيون في التبوء داخل وظائف وزارة الدفاع, إلغاء مسألة أعضاء مجلس الشعب المعينين

والتي شملت القادة المتقاعدين من كل أفرع القوات المسلحة, مع ارتفاع جودة ونسبة تعليم أفراد الجيش عمومًا لحثهم على قيمة النظام الديمقراطي, لقد ساعد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تشيلي إلى دعم السيطرة المدنية على الجيش فيها إلى حد كبير بجانب التنسيق الملحوظ بين الحكومة والقوات المسلحة. **(Fuentes,2015:100-105)**

سابعًا: المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطية في تشيلي:

يوجد في تشيلي عدد كبير من الجمعيات والمنظمات المستقلة وذاتية التنظيم, لقد أصبح المشهد التنظيمي للمجتمع المدني في تشيلي متباينًا بشكل متزايد منذ العودة إلى الديمقراطية, فغالبًا ماتقدم المنظمات الدينية, البيئية والاجتماعية, وكذلك المجموعات الأكاديمية والجماعات المهنية, مقترحات جوهرية لإصلاح السياسات التي تسهم بشكل إيجابي في مناقشات السياسات والإصلاحات الحكومية, كما تتصف الجمعيات التشيلية بأنها ذات تباينات كبيرة في المتانة والقوة التنظيمية, يُرجعها البعض لعدم المساواة الاجتماعية. **(Klein and Others,2017:41)**

مارست الكنيسة الكاثوليكية تأثيرًا كبيرًا على مختلف جوانب الحياة في الاجتماعية في تشيلي المتعلقة بالجنس والإنجاب والطلاق والصحة والتعليم, لكن تراجع دورها مؤخرًا؛ نتيجة لرصد حالات عديدة من الاعتداء الجنسي ارتكبها رجال دين مهمون ضد الأطفال, مما قلل من ثقة الكنيسة الكاثوليكية. **(BTI Report, 2018:8)** كما تعد الحركات الاحتجاجية التي قام بها الطلاب التشيليون من أهم الحركات الاجتماعية التي شهدتها الدولة منذ عودتها للديمقراطية, التي زادت قوتها ضد الرئيس "سبيستيان بنيرا" في ٢٠١١- ٢٠١٢ نتيجة للسياسات النيوليبرالية المطبقة في تشيلي منذ عهد الديكتاتورية, **(Ruiz,2018:41)**

لقد نظمت الحركة الطلابية إضرابات وتظاهرات ضخمة في كافة أنحاء البلاد معربين عن استيائهم العام ضد النظام التعليمي في تشيلي, ومطالبين بأن يعود التعليم مرة أخرى حقًا للجميع وليس امتيازًا للبعض, كما رفعوا شعارات بأن التعليم ليس تجارة ولايجب استغلاله لتحقيق الأرباح. تتميز الحركة الطلابية في تشيلي بوجود نقابة وطنية مركزية تتمثل في كنفدراليه طلاب تشيلي **(CONFECH)**, الذي يشكل إليه أساسية لتكثيف مطالب الطلاب وضمان التنسيق على الصعيد الوطني بين مختلف المؤسسات العمومية والخاصة ومراكز التكوين التقني والمعاهد المهنية. لقد اتسم المجتمع المدني بمستوي عالٍ من الوعي السياسي والمجتمعي, فالحركات الطلابية المناهضة للتفاوت الاجتماعي في تشيلي استطاعت أن تقوم بعمل اطار تنظيمي

وديناميكي مؤثر في وجه الحكومة وأصبحت لهم قوة ضاغطة لايستهان بها داخل تشيلي, فاستجابت لهم الحكومة, وتضمنت ميزانية عام ٢٠١٥ زيادة في المنح الدراسية لحوالي ٧٠ ٪ من طلاب الجامعات في تشيلي. كما ظهرت احتجاجات أخرى في تشيلي في ٢٠١٩ نتيجة لارتفاع أسعار مترو الأنفاق في تشيلي, وزيادة تكاليف المعيشة والخصخصة وعدم المساواة السائدة في البلاد, تنبع الاحتجاجات التشيلية بشكل رئيسي بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع وتزداد خطورتها في الوقت الراهن بفعل الأعمال التخريبية التي يقوم بها بعض المحتجين ونزول الجيش مرة أخرى في تشيلي لمواجهة هذه التظاهرات. **(Ruiz,2018 :52)**

ثامنًا: الثقافة السياسية والترسيخ الديمقراطي في تشيلي:

لقد تعززت الثقافة السياسية لدى المواطن التشيلي في السنوات الماضية من خلال الممارسات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور, حيث يؤكد على حرية الرأي والصحافة, ولايوجد أي تهديد للصحفيين, كما تمت إزالة كافة الأحكام التي أعاقت تغطية بعض القضايا في عام ٢٠٠٥, وفي عام ٢٠٠٩ دخل قانون الوصول إلى المعلومة حيز التنفيذ, حيث منح لجميع المواطنين حقوقًا واسعة النطاق في المعلومات المتعلقة بمؤسسات الدولة.

لقد احتل مؤشر حرية الصحافة في تشيلي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤسسة "مراسلون بلاحدود" المرتبة ٣١ مقارنة بدول العالم, متقدمًا على دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية, كما أن حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع مكفولة دستوريًا وغيرمقيدة بحكم الواقع, كماشهدت تشيلي مجموعة من الحركات الاجتماعية أبرزها؛الحركة الطلابية, وكذلك أيضًا المثليون والمثليات, أنصار البيئة, والمدافعون عن حقوق الإنسان, الحركات المؤيدة للمعاشات التقاعدية, الحركات الإقليمية والمحلية, كذلك تمثل التعددية السياسية في تشيلي مجالاً واسعًا للتشيليين للتفضيل بين الأيدلوجيات المطابقة لآرائهم ومبادئهم. وفقًا لمسح "Latinobarómetro"[١] لعام ٢٠١٨ وافق ٦٥٪ من التشيليين على أن الديمقراطية كانت أفضل من جميع أشكال الحكم الأخرى، حيث احتلت المرتبة الخامسة في أمريكا اللاتينية من حيث الدعم الديمقراطي.(BTI Report:2018:23-24)

[١] منظمة غير ربحية تقوم بمسح سنوي للرأي العام لملاحظة تطورالديمقراطيات والاقتصاديات والمجتمعات في دول أمريكا اللاتينية بإستخدام مؤشرات الموقف والرأي والسلوك.

الخـاتـمة:

تعد التجربة الديمقراطية في تشيلي من أهم التجارب الدولية, حيث إنها استطاعت التخلص من ذيول الديكتاتورية في إطار مؤسسي وبتفاوض سلس مع القوي المهيمنة على النظام السياسي التشيلي, لقد أثبتت بجدارة نجاحها بشكل عام في توطيد الديمقراطية في تشيلي وإن كانت فشلت في بعض القضايا البسيطة.

فقد شهدت تشيلي تحركاً حثيثاً صوب الديمقراطية منذ الثمانينيات, وحاولت بناء نظام ديمقراطي ليعمق قيم التمثيل والمساواة بين المواطنين. كما مرت التجربة التشيلية بمراحل عصيبة حتي تستطيع إنجاز ديمقراطية مستقرة في وضعها الحالى. وتطرقت الدراسة لأهم العوامل المؤثرة في تبني الخيار الديمقراطي في البلاد, أوضحت الدراسة بأن تراجع الشرعية للحكم العسكري لدولة تشيلي في نهاية الثمانينيات, والأزمات الاقتصادية المتصاعدة جراء تبني سياسات الليبرالية الجديدة, تنامي المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها مع تواجد ثقافة سياسية تشاركية لدي الشعب التشيلي ناتجة من موروثات الحكم الديمقراطية فيما قبل الانقلاب العسكري, وبيئة إقليمية ودولية متناغمة وداعمة للديمقراطي, مما حفز نحو تبني النمط الديمقراطي في البلاد مؤخرًا.

كما تطرقت الدراسة لعرض أهم مؤشرات الترسيخ الديمقراطي التي تشهدها تشيلي منذ استعادة الديمقراطية حتي الوقت الراهن؛ فقد حققت تشيلي مستوي متقدماً وملموساً في عملية سيادة القانون واحترامه, وتبني مؤسسات ديمقراطية راسخة بدستور وطني في البلاد ينص على وجودها واحترامها, تشهد تشيلي عملية تداول سلمي للسلطة ولم تسجل أية محاولة للانقلاب منذ زوال الديكتاتورية وفي ظل انتخابات حرة ونزيهة بإشراف هيئة انتخابية مستقلة, تحافظ تشيلي على وجود تعددية حزبية وحرية تكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في ظل ثقافة سياسية داعمة للأفكار الديمقراطية على مستوي النخبة والجماهير, استطاعت تشيلي تعظيم السيطرة المدنية على الجيش, وأن تنحيه بعيدًا عن العمل السياسي. فيما يلي يحاول الباحث عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة, ثم يوصي الباحث ببعض التوصيات الخاصة بالدراسة :

أولاً : نتائج الدراسة:

أثبت الدراسة صحة فرضيتها حول تعاظم العوامل الداخلية في تشيلي للإسراع بعملية الدمقرطة فيها مقارنة بعوامل البيئة الدولية, كما وضحت الدراسة بأن القدرة على تكوين معارضة منظمة وفعالة أدي لتحول ديمقراطي سلس في تشيلي, فقد تميزت تشيلي بمسار ديمقراطي في إطار مؤسسي بدون حدوث أي تراجع في المسار الديمقراطي مقارنة بغيرها.

كما لايوجد نموذج معين لتبني الخيار الديمقراطي في أي دولة, فقد أوضحت الدراسة بأن التحول الديمقراطي في تشيلي, قد جاء عبر مفاوضات كبيرة بين النظام الحاكم الذي حاول الإنفلات من الخيار الديمقراطي حتى أجبرته المعارضة في النهاية, مقارنة بدول أخرى حدث التحول الديمقراطي فيها من أعلى أو أخرى من أسفل.

لايوجد عامل واحد يحث الدولة على تبني النمط الديمقراطي, مع وجود تفاوت لهذه العوامل من دولة لأخرى. فقد مرت تشيلي بمجموعة من العوامل التي قد تختلف من حيث تأثير كل منها على تحقيق الدمقرطة. وشهدت تشيلي تصاعدًا حادًا في الأزمات الاقتصادية وتنامي الحركات الاجتماعية المعارضة بشكل كبير, في بيئة إقليمية ودولية مؤاتية, وثقافة سياسية تشاركية أدت إلى تراجع الشرعية في كلا البلدين مما حفز نحو تبني الخيار الديمقراطي. كما شهدت تشيلي تعنتاً واضحاً لنظام "بينوشيه" نحو قبول الخيار الديمقراطي ورفضه لأي صورة من صوره طوال فترة حكمه.

يمكن وصف مستوي الديمقراطية في الدولة, بالإستدلال على مجموعة من المؤشرات المحددة, كما أن تفاوت هذه المؤشرات من دولة لأخري يُظهر اختلاف مستوى الديمقراطية فيما بينهم, وتثبت الدلائل بأن تشيلي قد قطعت شوطًا كبيرًا نحو اكتمال عملية الترسيخ الديمقراطي, وإن شهدت مظاهرات ضخمة مؤخرًا فإنه نتيجة لإرتفاع سقف مطالب المواطنين نحو الديمقراطية خاصة في ظل تواجد بعض السياسات الاجتماعية غير العادلة الموروثة منذ عهد الديكتاتورية مع وجود تراخي في التصدي لها بشكل حاسم بفعل تصاعد قوي اليمين وحدوث تراجع في اقتصاد الدولة التشيلية خلال الفترة الأخيرة. يصنف معامل الازدهار المطبق بواسطة معهد ليغتوم تشيلي بمرتبة أعلى, فتشيلي تحتل مرتبة ٣٨ من أصل ١٤٩ دولة حول العالم. كما تعد حركات اليمين السياسي المتصاعدة في تشيلي من أهم التهديدات التي من الممكن أن تواجهها, خاصة لما لهم من علاقة موثوقة بالحكم العسكر

ثانياً: توصيات الدراسة:

يتميز حقل التحول الديقراطي بأهميته في القيام بتصميم دراسات مقارنة للتعرف على أهم تجارب الدول في تبني الخيار الديمقراطي, كما تعد التجارب المتعلقة بدول أمريكا اللاتينية من أهم التجارب الديمقراطية في العالم, حيث استطاعت تلك البلدان تبني النمط الديمقراطي فيما عُرف بالموجة الثالثة للتحول للديمقراطية. لذلك؛ فإن دراسة هذه المنطقة لها ميزة كبيرة للكتابات العربية, خاصة أنها تعاني من قلة الدراسات المتعلقة بدول أمريكا اللاتينية, وما تمثله من أهمية قصوي للاسترشاد بتلك التجارب في بُلداننا العربية, ومن ثم فإنه لابد من تكثيف الدراسات المتعلقة بتجارب هذه المنطقة الحيوية, ويمكن القيام بذلك من خلال الأطر الاسترشادية التالية: إعداد دراسات مستقلة عن كل عامل من عوامل التحول الديمقراطي ودوره في إحداث الديمقراطية التشيلية, كدور منظمات المجتمع المدني في تبني الخيار الديمقراطي في تشيلي.

اعداد دراسات مستقلة عن كل مؤشر من مؤشرات الترسيخ الديمقراطي في تشيلي, للتعرف على مدي جودة هذه المؤشرات وفعاليتها في المجتمع التشيلي, كأثر العلاقات المدنية العسكرية في ترسيخ الديمقراطية التشيلية.

وختامًا, فإنه لابد من التأكيد على أن نجاح التجربة الديمقراطية, ربما قد لايكون مشروطًا بمدي فعالية عوامل التحول الديمقراطي, بقدر وجود إرادة سياسية حقيقية راغبة في تطبيق النموذج الديمقراطي في البلاد.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

١. إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠٦)، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

٢. حرب، أسامة الغزالي (١٩٨٧)، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

٣. رودريجث، أوخينيو تشانج (١٩٩٨)، **ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية**. ترجمة: عبدالحميد غلاب، أحمد حشاد. المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

٤. عبدالله، شادية فتحي (٢٠٠٥)، **الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطي**، المركزالعلمي للدراسات السياسية، الأردن.

٥. هنتنجتون، صموئيل (١٩٩٣)، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبدالوهاب علوب، مركزبن خلدون، القاهرة.

ثانياً: مصادر أخرى:

١.ياسر، صالح (٢٠١٨)، **الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية خيبات العقيدة ورهانات الواقع، من المجرد إلى الملموس بعض تجارب الخصخصة على الصعيد العالمي-أمريكا اللاتينية**، العراق. http://www.iraqicp.com/images/pdf/yaser6.pdf

المراجع باللغة الإنجليزية:

First:Books:

1. **Baldez.Liza (2002),Why Women Protest :Women's Movements In Chile. Washington University. Published By The Press Syndicate Of The University Of Cambridge. The Pitt Building, Trumpington Street, Cambridge, United Kingdom.**

2. **Bruneau and Croissant, Thomas C.and Aurel (2019), Civil-Military Relations: Control and Effectiveness Across Regimes. Published By Lynne Rienner, USA.**
3. **Hudson, Rex.A (1994), Chile a coundry. Study Federal Research Division Liberary Of Congress. .**
4. **Rector, John L (2005), The History Of Chile. Published By Palgrave Macmillan, USA.**

Second:ScientificThesis:

1. **Brito, Peter J. (2017), Neo-Liberal Economics In Pinochet's Chilean Dictatorial Regime, 1973-1989 A Thesis Submitted to the Faculty of the University of Miami in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts Coral Gables, Florida.**
2. **Johnson, Ahzha (2014), Remembering Pinochet: Chile's Contested Memories Of The Dictatorship. A Thesis Presented to the Department of International Studies and the Robert D. Clark Honors College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Art.**

3. **Kareithi, Megan Allen (2010), Women of Santiago: Gender Conceptions and Realities under Pinochet. PhD Candidate, History Department, Tulane University.**
4. **Munoz, Heraldo (1980), The International Relations Of The Chilean Military Government: Elements For A Systematic Analysis.This researsh Paper Published By Latin American Program, The Wilson Center Smithsonian Institution Building Washington.**
5. **Nataniec, Bozena (2003), Church-State Relationship And Democratic Transition: A Comparative Study Of Chile, Brazil, Spain, And Poland. A Thesis Submitted to the School of Graduate Studies In Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree Master of Arts McMaster University. Copyright by Bozena Natkaniec.**
6. **Scott, Sam D. (2001),Transition to democracy in Chile | two factors. A thesis submitted for the degree of Master of Arts The University of Montana.**

Third:Scientific Researches and Periodicals:

1. **Adams, Jacqueline (2002), Art in Social Movements: Shantytown Women's Protest in Pinochet's Chile. Published by: Springer, USA.**
2. **Collins, Cath (2010), Human Rights Trials in Chile during and after the ''Pinochet Years'' International Journal of Transitional Justicefile, Published by Oxford University Press, USA.**
3. **Marris, Johanna (2009), The Church in Pinochet's Chile: Agent for Change? Institute for the Study of the Americas University of London MA Area Studies (Latin America).**

Fourth: Other Sources:

4. **Norris and Grömping, Pippa and Max (2019) .Electoral Integrity Worldwide,The Electoral Integrity Project,Sydney, Australia.**